

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/19
8 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا

المالية المتصلة بذلك

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني

بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة العشرون

جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

القضايا الرئيسية المتعلقة بتنفيذ متطلبات كشف

البيانات المالية في سياق إدارة الشركات

تقرير مقدم من أمانة الأونكتاد

خلاصة

طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته التاسعة عشرة، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، إجراء دراسات للحالة الميدانية في مجال متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات. وبناء على ذلك، أجريت خمس دراسات حالات قطرية في خمسة بلدان مع التركيز على القضايا الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ متطلبات كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات. والبلدان التي تمت دراستها هي الاتحاد الروسي والبرازيل وفرنسا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويقدم هذا التقرير ملخصاً بالنتائج الرئيسية لدراسات الحالة. واستخدمت متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات التي نوقشت في الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ كنقاط مرجعية في إجراء الدراسة. وبالإمكان الاطلاع على النتائج المفصلة للدراسات في الوثائق التالية:

TD/B/COM.2/ISAR/19/Add.1, TD/B/COM.2/ISAR/19/Add.2, TD/B/COM.2/ISAR/19/Add.3, TD/B/COM.2/ISAR/19/Add.4

.TD/B/COM.2/ISAR/19/Add.5

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية
٥	ثانياً - الملاحظات الأساسية المتعلقة بدراسات الحالة القطرية
٥	ألف - ملاحظات عامة
٨	باء - الخصائص المشتركة
٨	تشريعات إدارة الشركات
١٠	القطاع الخاص
١٠	تأثير قواعد الولايات المتحدة
١٢	متطلبات مراجعة الحسابات
١٢	معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات
١٤	الحصول على المعلومات
١٥	تزايد الكشف الاجتماعية والبيئية
١٦	الخصائص المشتركة الأخرى
	جيم - الاختلافات
	ثالثاً - ممارسات كشف البيانات بالمقارنة مع متطلبات الشفافية وكشف البيانات للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
١٧	
٢٠	رابعاً - الاستنتاجات

أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - تتمثل ولاية فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في تعزيز الشفافية وكشف البيانات المالية للشركات. وفي ضوء هذه الولاية، ناقش فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته التاسعة عشرة أفضل الممارسات المتعلقة بمتطلبات كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات. واعتمدت المناقشات على التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد الذي استند بدوره إلى المشاورات غير الرسمية لفريق الخبراء المخصص المعني بكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات، المعنون "متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/15).

٢ - وتمثل هدف التقرير في توفير أداة من الأدوات التقنية أو قائمة جرد للجهات المنظمة والمؤسسات وغيرها من الأطراف المهمة في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمساعدتها في وضع مبادئ توجيهية خاصة بها فيما يتعلق بكشف البيانات في سياق إدارة الشركات. وقدم التقرير قائمة بأفضل الممارسات فيما يخص كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات، المطلوبة أو التي جرت التوصية بها في مختلف البلدان و/أو التي استخدمتها مؤسسات لوصف حالة إدارة الشركات. وبيّنت قائمة الجرد أيضاً التقارب المتزايد في الآراء حول محتوى كشوف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات.

٣ - واتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي، بعد المناقشات التي أجراها، على أن هناك حاجة للمزيد من العمل في مجال متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات، وخاصة في مجال التنفيذ. واقترح أن يشمل المزيد من العمل في هذا المجال دراسات للحالة المحلية وتوجيهات للتنفيذ. واتفق على أن تتولى الدورة العشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي استعراض دراسات الحالة الميدانية وبحث إسهام فريق الخبراء الحكومي الدولي في إعداد مجموعة أدوات عملية لإدارة الشركات.

٤ - وبناء على ذلك، أجريت خمس دراسات للحالة. ويتمثل هدف دراسات الحالة في تقديم نظرة عامة عن حالة كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات في البلدان المعنية وإبراز القضايا المتعلقة بالتنفيذ. ومن المفروض أن تفضي الدراسات إلى التعمق العملي في ما تم النهوض به في بلدان مختارة لتحسين كشف البيانات وماهية التحديات التي تواجهها هذه البلدان فيما يخص تنفيذ أفضل الممارسات الدولية. وقد تُستخدم كل دراسة من دراسات الحالة لاستخلاص العبر في البلدان وتقاسمها مع غيرها من الدول الأعضاء المهمة بتعزيز نظمها المالية عن طريق تنفيذ المتطلبات المعززة للشفافية وكشف البيانات.

٥- ويتجلى هدف هذا التقرير في تلخيص نتائج دراسات الحالات القطرية وتحديد القضايا المشتركة. ويعدّ هذا التحليل شرطاً أساسياً مهماً لدمج المبادئ الشاملة في السياسات الوطنية دمجاً فعالاً. ويمكن أن يعمل أيضاً على تحسين الممارسات المتعلقة بإدارة الشركات من حيث تكييفها وتنفيذها على الصعيد الوطني.

٦- والبلدان المشمولة بهذه الدراسة الاستقصائية هي الاتحاد الروسي والبرازيل وفرنسا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية. واختيرت لدراسات الحالة لأنها تمثل مختلف مستويات التنمية الاقتصادية وتطور الأسواق المالية والتقدم في مجال إدارة الشركات. وثمة اعتبارات إضافية تتمثل في أهمية تطورات معينة داخل البلد المعني.

٧- وارتئي أن إدراج عدد من البلدان الأخرى يشكل أيضاً أساساً مفيداً لتحليل المسائل ذات الصلة بكشوف البيانات المالية الجيدة في سياق إدارة الشركات. ومع ذلك، ونظراً للقيود التي تفرضها الموارد لم يتسن إدراجها في الدراسة خلال هذه المرحلة. وقد تُجرى دراسات حالة إضافية في مرحلة لاحقة إن اقتضت الضرورة وفي حالة توفر الموارد، لغرض تقديم توجيهات للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن تنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بكشف البيانات في سياق إدارة الشركات.

٨- وتناقش كل دراسة كشف بيانات إدارة الشركات في سياق المسائل التالية: إطار كشف البيانات المؤسسي والتشريعي بما في ذلك أسواق البورصة؛ ومدونات قواعد السلوك وممارسات الشركات؛ وتقييم المدى الذي تتجلى فيه أفضل الممارسات فيما يتعلق بمتطلبات كشف البيانات لبلدان مختارة والكيفية التي تفي بها المؤسسات عموماً بهذه المتطلبات؛ ونظرة عامة على التحديات التي يواجهها التنفيذ. ومن المهم الإشارة إلى أن أي دراسة استقصائية مفصلة لامثال المؤسسات للضوابط/المتطلبات ذات الصلة إنما تندرج خارج نطاق دراسات الحالة. وقد يكون هذا الأمر موضوع دراسة لاحقة.

٩- وجرى استعراض متطلبات كشف البيانات لكل بلد باستخدام الإطار الذي قدمه تقرير الأونكتاد/فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وتشمل كشف البيانات المالية وغير المالية. ومع أنه قد لا يتسنى إيجاد معلومات عن كافة الممارسات المتعلقة بكشف البيانات، فهناك من المعلومات المتوفرة ما يكفي لرسم صورة يُعتد بها.

١٠- وتلخص هذه الوثيقة الملاحظات الأساسية فيما يخص دراسات الحالة التي أجريت على البلدان، والمقسمة إلى فئتين، فئة تعتبر مشتركة بالنسبة لكافة البلدان المختارة وأخرى تعدّ مختلفة. وتقدم ملخصاً لمتطلبات كشف البيانات في سياق الإدارة بالاستناد إلى تقرير الأونكتاد/فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بوصفه مرجعاً. وتُبرز أيضاً القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ في مجال كشف البيانات في سياق إدارة الشركات.

ثانياً - الملاحظات الأساسية المتعلقة بدراسات الحالة القطرية

ألف - ملاحظات عامة

١١ - من المهم بمكان الاعتراف بأن البلدان التي اختيرت لدراسات الحالة لها مستويات مختلفة من التنمية وأنه يتعين النظر في عدد من الاختلافات الناشئة في هذا الصدد مثلما وردت. ومع أن معظم الاختلافات تتجاوز نطاق تحليل هذه الورقة، تجدر الإشارة إلى البعض منها الذي يعتبر مهماً جداً من وجهة نظر إدارة الشركات. وتشمل هذه الاختلافات الاختلافات التي يرد ذكرها أدناه.

١٢ - حجم أسواق رأس المال والاقتصاد. يعد حجم الأسواق وأهميتها في سياق الاقتصاد الوطني اختلافاً من الاختلافات الأساسية. ولكينيا أصغر الأسواق بينما تمتلك الولايات المتحدة أكبرها. ولا يتمتع الاتحاد الروسي والبرازيل وكينيا سوى بسيولة محدودة، مما يخلق صعوبة لكبار المستثمرين في الشراء والبيع دون إحداث تغييرات كبيرة في أسعار الأسهم. وهناك أيضاً اختلافات كبيرة فيما يتعلق بمستوى ملكية الدولة. ففي كينيا تخضع المؤسسات الضخمة لسيطرة الحكومة وتنتج، إجمالاً، حصة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من حصة شركات القطاع الخاص الضخمة. أما ملكية الحكومة للقدرة الإنتاجية في كل من الولايات المتحدة وفرنسا فهي منخفضة.

١٣ - هناك أيضاً اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالخبرة بتنظيم السوق. فبعض البلدان مثل الاتحاد الروسي لم توجد الأسواق سوى حديثاً. بينما أنشأت بلدان أخرى أسواقاً حديثة نسبياً، فلوكينيا والبرازيل وفرنسا والولايات المتحدة على سبيل المثال أعرق التقاليد فيما يتعلق بالأسواق.

١٤ - تباين الثقة في الأسواق. تعد ثقة البلدان في أسواقها لرؤوس الأموال اختلافاً آخر من الاختلافات الجوهرية. وفي الولايات المتحدة أدت إعادة عرض عدد كبير من بيانات الشركات بشكل مغاير إلى زعزعة الثقة في النظام المالي وإثارة التساؤلات بشأن نزاهته. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة من البلدان التي وجدت فيها دوماً ثقة كبيرة في الأسواق وكشوف البيانات بوصفها وسيلة من وسائل الإشراف. ومن جهة أخرى، يعد الاتحاد الروسي والبرازيل بلدين لا تزال هناك فيهما شكوك كبيرة يمكن ملاحظتها لا فيما يتعلق بأسواق الرؤوس المالية فحسب بل وأيضاً بنوعية كشوف البيانات وفعاليتها.

١٥ - الاختلافات في النهج التنظيمية. لبعض البلدان لوائح تتسم بأنظمة أكثر رسمية. وعلى سبيل المثال، فإن التقليد الفرنسي يدعو إلى وضع تشريع موضوعي. فيما تعتمد بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة اعتماداً كبيراً على اللوائح القائمة على كشوف البيانات. ومع ذلك، فإن التركيز التقليدي في الولايات المتحدة على كشوف البيانات آخذ في التحول نحو المزيد من التشريعات الموضوعية ومزيد المشاركة التنظيمية والاهتمام بالإنفاذ المعزز. وتعتمد البرازيل اعتماداً

كلياً على المدونات الطوعية لقواعد إدارة الشركات التي يضعها منظمو أسواق الأوراق المالية، التي ترد فيها قائمة بمتطلبات أسواق البورصة ومبادرات القطاع الخاص. وتشكل النهج الطوعية مكوناً من مكونات التغيير المهمة في البرازيل. وتوجد مدونات القواعد الطوعية التي يضعها المنظمون في الاتحاد الروسي أيضاً. كما تعطي البلدان أولويات مختلفة جداً بالاعتماد على الظروف المحلية. وعلى سبيل المثال، يعد ضمان الاستقرار السياسي في كينيا والبلدان المجاورة لها شرطاً أساسياً جوهرياً لتحقيق النمو الاقتصادي. وإدارة القطاع الخاص إدارة حكيمة أمر بعيد المنال عندما لا يتم إنفاذ سيادة القانون. وعموماً، هناك مفاهيم واضحة على ما يبدو آخذة في الظهور فيما يتعلق بكيفية معالجة الطائفة الواسعة من القضايا والظروف المحلية. ولا يزال تنفيذ بعض مبادئ الإدارة المتفق عليها يمثل قضية شائكة.

١٦ - هيكل الملكية. هيكل ملكية المؤسسات واحد من أهم الاختلافات الجوهرية. وفي معظم البلدان، تحكم قلة من حملة الأسهم المهيمنين سيطرتها بشكل مركز على المؤسسات. والملكية المركزة هي القاعدة السائدة في الاتحاد الروسي والبرازيل وكينيا. وللولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات التقاليد الأنكلو ساكسونية ملكية مجزأة عادة. وعموماً، كانت فرنسا تعتبر في مكان ما في الوسط بين الملكية المركزة والملكية المجزأة، حتى بدأ المستثمرون الأجانب بشراء المؤسسات الفرنسية. ويسيطر اليوم المستثمرون الأجانب على ست مؤسسات فرنسية رئيسية تقريباً وقد يحولون بالتالي ميزان القوى. وهناك نزعة لدى هياكل الملكية المختلفة إلى الاقتران. يختلف مشاكل الإدارة. فالبلدان ذات الملكية المركزة تميل إلى الاهتمام، أولاً وأخيراً، بإرساء وحماية حقوق بعض حملة الأسهم الذين هم أقلية بحد ذاتهم. ومن جهة أخرى، يبدو أن البلدان التي لها ملكية مجزأة جداً منشغلة بشكل أكثر إزاء التوفيق بين مصالح حملة الأسهم ومصالح الإدارة.

التوافق الدولي

١٧ - هناك العديد من العوامل التي تعتبر مشتركة لبناء نظام قويم لإدارة الشركات وكشف البيانات بوصفه جزءاً منه. وثمة توافق في الآراء حول ماهية مكونات الإدارة الحكيمة وحول الهدف المنشود. وحتى عهد قريب كانت هناك مع ذلك مناقشة بشأن معنى الإدارة. وظاهرة التوافق في الآراء حول ماهية مكونات الإدارة الحكيمة ظاهرة حديثة. وتتفق معظم القوانين الوطنية على المبادئ، وفي العديد من الحالات على مستوى التفصيل. وهي تسعى إلى حماية حقوق حملة الأسهم ودعم مفهوم الاستقلال وتوازن القوى في غرفة الإدارة والاعتراف بأهمية الشفافية وكشف البيانات. وتقترح معظمها هياكل إدارية واسعة لتعزيز توازن فعلي للقوى، كاللجان المستقلة، ولا سيما لجان مراجعة الحسابات.

١٨ - النقاط المرجعية الدولية واضحة. وتلاقي النقاط المرجعية الدولية الأساسية فيما يتعلق بالممارسات الجيدة في إدارة الشركات قبولاً متزايداً. وفي عام ١٩٩٩ حدد منتدى الاستقرار المالي ١٢ معياراً أساسياً رأى أنه ينبغي اعتمادها لبناء وصيانة نظام مالي سليم وتجنب تكرار الأزمة الآسيوية التي حدثت في عام ١٩٩٧. وتحدد مجموعة

المعايير التي وضعها منتدى الاستقرار المالي مبادئ إدارة الشركات المتعلقة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوصفها المرجع الدولي في مجال الإدارة. والمعايير الأساسية لكشف البيانات هي المعايير الدولية للإبلاغ المالي، التي وضعها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة؛ والمعايير الدولية بشأن مراجعة الحسابات لاتحاد المحاسبين الدولي؛ وأهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وتشكل هذه المعايير أساساً لمنطوق الأحكام المعترف بها دولياً والمتعلقة بالإدارة.

١٩ - هناك مدونات قواعد ومداولات دولية مهمة أخرى يمكن أن تستخدم كنقاط مرجعية. وهي مدونة قواعد شبكة إدارة الشركات الدولية بشأن الإدارة ومدونة القواعد التي وضعتها فيما يتعلق بممارسات التصويت ومدونة قواعد إدارة الشركات للرابطة الأوروبية لسماسة الأوراق المالية ومدونة قواعد رابطة الكومنولث لإدارة الشركات. وكل واحدة من هذه المدونات موجهة للمؤسسات. وتختلف مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بإدارة الشركات من حيث إنها مدونة القواعد الوحيدة الموجهة أساساً لوضعي السياسات. وفي حين أن مدونات القواعد الوطنية تجسد ممارسات الإدارة المحلية، يعتمد معظم التطورات الأخيرة أيضاً اعتماداً كبيراً على المعارف المكتسبة من خلال جهود التدوين القائمة سلفاً. ونتيجة لذلك، تجسد المدونات الوطنية أيضاً على نحو متزايد التوافق الدولي في الآراء. ومتطلبات الشفافية وكشف البيانات التي وضعها الأونكتاد/فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بإدارة الشركات موجهة إلى كل من صانعي السياسات والمؤسسات، وهي الإضافة الأحدث لهذه المجموعة.

٢٠ - الاتفاق الدولي بشأن النقاط المرجعية يفسح المجال أمام إجراءات منسقة. قبل الاعتراف بالنقاط المرجعية الدولية، دار الجزء الأعظم من النقاش بشأن الإدارة حول المحاسن والمساوئ النسبية للنظم الداخلية للإدارة مقارنة مع النظم الخارجية^(١). وقد فسخ الاعتراف بالنقاط المرجعية الدولية المجال أمام الانتقال بالمناقشة إلى الشواغل الأكثر عملية. وتتيح النقاط المرجعية الدولية التي تم قبولها الفرصة أمام المؤسسات الدولية كيما تكتنف جهود

(١) النماذج الخارجية شائعة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من البلدان التي تعتمد تقليدياً على أسواق الأسهم لتمويل مؤسساتها. وتميل الملكية لأن تكون موزعة فيما بين العديد من حملة الأسهم، مع تمتع كبير الموظفين التنفيذيين والإداريين باستقلالية كبيرة فيما يتعلق بالمالكين. ويفرض الانضباط عن طريق آليات الأسواق، بما فيها عمليات الاستيلاء وانخفاض قيم الأسهم بسبب المبيعات. ويميل النموذج الداخلي الموجود في معظم البلدان الأخرى إلى التمييز بالملكية المركزة التي تفسح المجال أمام رصد الإدارة والعلاقات الوثيقة بين القائمين بالإدارة وحملة الأسهم عن كثب. وقد تفرض المصارف الانضباط. وظاهرياً فإن النموذج الداخلي يفسح المجال للإشراف عن كثب، ولكنه لم يثبت أنه أكثر فعالية في منع سوء الإدارة أو تجاوزات حملة الأسهم.

المساعدة التي تبذلها بشكل أفضل. ويعكف المحفل العالمي للبنك الدولي بشأن إدارة الشركات حالياً على إقامة شراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سعياً لبذل جهود شاملة رامية إلى إسداء نصيح سياسي عام بشأن الإدارة. ولولا مبادئ الإدارة المتفق عليها لكان تكثيف هذه الجهود أقل إلى حد كبير. وقد وضعت أيضاً قائمة الأونكتاد/فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بأفضل الممارسات المتعلقة بكشف بيانات إدارة الشركات بالاستناد إلى ما تحقق من توافق في الآراء حول ماهية المكونات الكافية للشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات. ومن المعترف به أيضاً أن الأمر يحتاج إلى المزيد من التوجيه على الصعيد الدولي من أجل ضمان تنفيذ النقاط المتفق عليها تنفيذاً عملياً.

باء- الخصائص المشتركة

٢١- على الرغم من أن هناك توافقاً كبيراً في الآراء حول ماهية مكونات الإدارة الحكيمة، غالباً ما يقال إن "ما يلائم الفرد قد لا يلائم الجماعة". ويشار إلى الاختلافات بين البلدان على أنها عقبات تقف في طريق وضع مبادئ تنطبق عموماً. ومع أن الاختلافات فيما بين البلدان يمكن أن تكون كبيرة، يبدو أن هناك توافقاً في الآراء إلى حد ما حول مستوى المبادئ، إن لم يكن حول مستوى التنفيذ.

٢٢- ويمكن تلخيص الجوانب المذكورة أدناه على أنها خصائص مشتركة فيما يتعلق بكشف البيانات في سياق إدارة الشركات.

تشريعات إدارة الشركات

٢٣- الأهمية المعطاة لإدارة الشركات. هناك اهتمام متزايد بالإدارة عموماً وما من شك في أن إدارة الشركات هي حديث الساعة. ولم تنل حركة إدارة الشركات ما تستحقه من اهتمام، رغم كونه محدوداً، حتى عهد قريب جداً مع ما دب فيها من نشاط على صعيد جميع الجبهات. وتبين دراسات الحالة مدى اتخاذ البلدان للإجراءات. وفي كل بلد من البلدان التي جرت دراستها، نجد أن إصلاحات إدارة الشركات مدرجة في جداول أعمال الحكومات. وشهدت كافة هذه البلدان تغييرات جديدة في تشريعاتها، وفي بعض الحالات فإن هذه التغييرات جذرية.

٢٤- وسدت الإحباطات التي منيت بها الشركات مؤخراً مسد حافز لبذل جهود رامية إلى تحسين ممارسات إدارة الشركات. وبيّنت أنه ليس هناك بلد في مأمن من مشاكل الإدارة، بغض النظر عن حجمه والتقاليد التي يتبعها في الأسواق. ومع ذلك، ثمة خطورة تتمثل في أنه حالما تزول الضائقة الحالية التي يعاني منها السوق والاقتصاد، فإن أهمية الإدارة سيتم نسيانها أو، إن لم يتم نسيانها، فإن مشاريع الإدارة ستسير ببطء أو ستتوقف حتى أزمة مقبلة تستلزم إعادة بحث المسألة.

٢٥- مشاكل الإنفاذ هي خاصية مشتركة. إذا كان هناك عنصر بارز فيما بين البلدان، فإنه حتماً الإنفاذ الذي يمثل شاغلاً من الشواغل المهيمنة. ولمعظم البلدان، إن لم تكن جميعها، لوائح موضوعية ومتطلبات كشف بيانات مهمة ينبغي لها عموماً أن تشمل معظم كشوف البيانات الأساسية في سياق الإدارة. ومع ذلك، فمن دون وجود منظم للأسواق يكون باستطاعته رصد ما يرتكب من انتهاكات للقانون رسداً فعالاً وإنزال العقوبة. يمثل هذه الانتهاكات، فإن نظام كشف البيانات لن يؤدي وظيفته.

٢٦- الشركات المسجلة في البورصة هي الشاغل الرئيسي للجهود المتعلقة بتحسين إدارة الشركات وكشف البيانات. تعتبر الشركات المسجلة في البورصة موضع اهتمام المنظمين والضوابط في جميع البلدان التي جرت دراستها. ومع ذلك، تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كافة البلدان الدور الأهم في الاقتصادات الوطنية. وهناك أيضاً مشاريع ضخمة غير مدرجة ولكن لها تأثير كبير على المجتمع، وبالرغم من ذلك فهي في حل من متطلبات كشف البيانات. وبالتالي فإن هذا المجال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام.

٢٧- الضوابط مقابل النهج الطوعية. تميل الأعمال التجارية إلى تفضيل النهج الطوعية على كشوف البيانات حيثما كان ذلك ممكناً. ويسمع المرء انتقادات لتشريعات موضوعية باعتبارها عقاباً يترل بالأغلبية بسبب تقصير قلة قليلة. وتميل المؤسسات إلى الإشارة إلى مزايا النهج الطوعية وفي بعض الحالات إلى التنظيم الذاتي. وفحوى النظرية هو أن المؤسسات التي تعتمد طوعاً ممارسات أفضل لكشف البيانات يكون بمقدورها تحسين سمعتها في الأسواق والاستفادة من التكلفة الأدنى لرؤوس الأموال والتمتع بالتالي بتدفقات نقدية أفضل وقيم أسهم أعلى. والميزة الأخرى للنهج الطوعية هي قدرتها على المساعدة في تجنب كشف البيانات السطحي أو "الكشف الشكلي". ومن جهة أخرى، فإن الطوعية محدودة بقيود. وفي الأغلب هناك احتمال بعيد في أن تستجيب المؤسسات التي هي بحاجة إلى تحسين. وعلاوة على ذلك، قد تترك الطوعية من دون رصد وضوابط وعقوبات الباب مفتوحاً أمام انتشار الجرائم على نطاق واسع. ويبدو أن للطوعية حدوداً في الحالات التي يكون فيها معنى أخلاقيات العمل التجاري غير راسخ بشكل جيد في المجتمع وفيما بين كبار رجال الأعمال. كما أن لها حدوداً فيما يتعلق بتشجيع التغييرات المنهجية الواسعة.

٢٨- التنسيق فيما بين الأطراف المعنية. يبدو أن هناك عدداً من السلطات التنظيمية العاكفة على معالجة المسائل المتعلقة بالإدارة في كافة البلدان التي تم استعراضها. وقد يؤدي هذا إلى عدم تناسق المتطلبات وإلى غير ذلك من التعقيدات للمؤسسات، والتي قد تغرقها الطلبات بشأن كشف المعلومات لأغراض مختلفة. وعلى سبيل المثال، قد تتسم بعض كشوف البيانات المتعلقة بالإدارة بطابع محاسبي أساساً، وقد يرتبط بعضها ارتباطاً مباشراً بشكل أكثر بحقوق حملة الأسهم، على أن غيرها من كشوف البيانات تجسد مصالح المجتمع. ولذلك، قد تكون هناك حاجة لبذل جهود رامية إلى تنسيق ومواءمة التطورات التي تحققت في مجال كشف البيانات في سياق إدارة الشركات.

القطاع الخاص

٢٩- ثمة نشاط كبير واضح في القطاع الخاص كذلك. ولقد وضعت معظم البلدان فعلاً مدونات قواعد تتعلق بالإدارة. وتبين دراسات الحالة أن عدد المبادرات آخذ بالتزايد فيما بين أسواق البورصة والجمعيات الإدارية والوكالات المعنية بعمليات التصنيف. ويتباين تأثير مبادرات القطاع الخاص هذه: فالقواعد التي تضعها أسواق البورصة يمكن أن تكون لها قوة القانون. ومن جهة أخرى، قد تكون مدونات الإدارة طوعية. وبإمكان كل من القواعد والمدونات أن تكون فعالة. وقد جعلت تجمعات الأعمال التجارية في كافة البلدان قيد الاستعراض من الإدارة بنداً من البنود التي تغطي بالأولوية في جداول أعمالها وهي عاكفة على توفير التدريب والخدمات الأخرى لتحسين الإدارة من الناحية الفعلية. ولا مغالاة في القول إن إدارة الشركات هي موضوع نقاش، بشكل أو بآخر، بالنسبة لكل مؤسسة تطرح أسهمها للتداول العام في البلدان قيد الاستعراض.

٣٠- ازدياد الوعي. تلعب وسائط الإعلام والمنظمات مثل الوكالات المعنية بعمليات التصنيف دوراً أساسياً في إبقاء الأعضاء مسلطة على الممارسات الإدارية. وقد يكون المستثمرون الأجانب، ممن يميلون إلى الحصول على حصة كبيرة من الواردات التجارية فيما يتعلق بمعظم البورصات المشمولة بالدراسة الاستقصائية، مهتمين بالنسبة لنقل المعارف عن متطلبات كشف البيانات التي يتوقعون الحصول عليها على أساس خبرتهم في الأسواق الدولية.

تأثير قواعد الولايات المتحدة

٣١- قواعد الولايات المتحدة أيضاً هي أحد النقاط المرجعية ولها أثر على كافة البلدان الأخرى فيما يتعلق بالدراسات. إن لممارسات الولايات المتحدة المتعلقة بالإدارة وكشف البيانات، شأنها شأن المعايير الدولية، أثراً دولياً واسعاً. والفرق الرئيسي بين ممارسات الولايات المتحدة وتلك التي حددتها المحافل الدولية مثل منتدى الاستقرار المالي يتمثل في عدم الاتفاق على معايير الولايات المتحدة وعدم خضوع هذه المعايير للمشاورات الدولية إلى المدى الذي تخضع فيه المراجع الدولية لذلك. ومع ذلك، تتمتع معايير الولايات المتحدة بأهمية كبيرة لأنها تنظم أضخم أسواق الأوراق المالية في العالم، وهي السوق التي لا تأوي شركات الولايات المتحدة فحسب، بل تأوي أيضاً عدداً كبيراً من المؤسسات الرئيسية في جميع أنحاء العالم. وتمت دراسة ومناقشة قواعد الولايات المتحدة، ولا سيما قانون ساربانيس - أوكسلي لعام ٢٠٠٢، في كافة البلدان الأخرى التي خضعت لدراسات الحالة.

٣٢- وقانون ساربانيس - أوكسلي له آثار دولية واسعة. تجدر الإشارة إلى المزيد فيما يتعلق بقانون ساربانيس - أوكسلي لعام ٢٠٠٢. وهو يؤثر بشكل كبير في تسجيل المؤسسات الأجنبية في بورصات الولايات المتحدة وإيصالات الإيداع الأمريكية من المستويين ٢ و ٣، لأن هذه المؤسسات لا تستفيد من أية استثناءات من التشريعات. ولهذا الأمر نتائج بعيدة الأثر في عدد من المجالات. وسيتعين على معظم المؤسسات الأجنبية أن تنشئ

لجاناً مستقلة معنية بمراجعة الحسابات تقع على عاتقها مسؤوليات جديدة. وسيترتب على المسؤولين التنفيذيين التزامات جديدة من قبيل توقيع الكشف المالية وستفرض عليهم عقوبات كبيرة في حالة تقديم كشف غير صحيحة، بما في ذلك الغرامات والسجن في الولايات المتحدة. وسيتوجب على عمليات مراجعة الحسابات أن تكون متفقة وقانون ساربانيس - أوكسلي، ولا سيما المتطلبات المتشددة فيما يتعلق باستقلالية مراجعي الحسابات والتي تتضمن فرض قيود على الخدمات التي قد يقدمها مراجعي الحسابات للزبون. وقد يتعارض ذلك مع التشريعات الوطنية للمؤسسات الأجنبية. وهناك العديد من المتطلبات الأخرى التي تتناولها دراسة حالة الولايات المتحدة بشيء من التفصيل.

٣٣ - بعد قانون ساربانيس - أوكسلي على الصعيد الدولي يثير الذعر لدى البعض. لقد أثار بعد قانون ساربانيس - أوكسلي على الصعيد الدولي شواغل في معظم البلدان التي لديها مؤسسات مسجلة في البورصة في الولايات المتحدة. وتنتظر بعض البلدان، ولا سيما بلدان الاتحاد الأوروبي، إلى قانون ساربانيس - أوكسلي على أنه يشكل تهديداً لقدراهما على وضع القواعد الداخلية. وتعكف بلدان أخرى على النظر في هذا القانون لتبين ماهية الممارسات التي قد تكون مفيدة لتعتمدها على الصعيد المحلي. ومع أن ممارسة الولايات المتحدة مثيرة للجدل، فإن التسجيل في البورصة في الولايات المتحدة أمر طوعي بطبيعة الحال. وحسبما أفيد، يعكف الآن عدد من المؤسسات الأوروبية التي فكرت في التسجيل في البورصة على إيقاف خططه مؤقتاً لإفساح المجال لمزيد بعد بحث ما يترتب على القواعد الجديدة من آثار.

٣٤ - متطلبات اللجان المعنية بمراجعة الحسابات في إطار قانون ساربانيس - أوكسلي تتسبب في مشاكل. يعد الشرط الذي يضعه قانون ساربانيس - أوكسلي، والذي يقضي بأن تقوم المؤسسات بإنشاء لجان معنية بمراجعة الحسابات يكون كافة موظفيها من المديرين المستقلين، واحداً من المجالات التي يؤثر فيها هذا القانون أيما تأثير. ومع أن لمعظم المؤسسات في الولايات المتحدة لجناً معنية بمراجعة الحسابات، يفتقر العديد من المؤسسات إلى مثل هذه اللجان، وليس هناك سوى عدد أقل من المؤسسات الأجنبية التي لديها لجان معنية بمراجعة الحسابات. وعلى الصعيد العالمي، لا يوجد إلا عدد قليل من اللجان المعنية بمراجعة الحسابات التي يكون جميع موظفيها من المديرين المستقلين، وثمة تساؤلات عملية لا تزال تثار بشأن الأماكن التي يمكن أن يوجد فيها العدد اللازم من المديرين المؤهلين (فضلاً عما أثير بشأن التعريف المحدد للمدير المستقل). ولربما تكون السلطات الجديدة الممنوحة للجان المعنية بمراجعة الحسابات والمنشأة وفقاً لأسلوب الولايات المتحدة مبعثاً على مزيد الامتناع. ومنذ سن التشريع، يتعين عليها أن تبت في أمر الخدمات التي يقدمها مراجعو الحسابات، وهي مسؤولية بشكل مباشر عن العلاقة مع مراجعي الحسابات أكثر من ذي قبل بكثير.

٣٥- التغييرات تتعارض وقانون الشركات. تتعارض مثلاً المسؤوليات مع المسؤوليات الواقعة على عاتق "المجالس المالية" و "لجان التنقيح" في الاتحاد الروسي والبرازيل على التوالي، مثلما ينص على ذلك قانون الشركات. وفي الاتحاد الروسي والبرازيل، تعد مهمة ونطاق المجالس واللجان أضيق من مهمة ونطاق إحدى اللجان المعنية بمراجعة الحسابات. وقد يوصف اهتمامها بشكل أفضل على أنه يتمثل في رصد الامتثال للقوانين والضوابط. ومع أن العديد من المؤسسات ستسعى إلى تكييف هياكلها المحلية لحمل الولايات المتحدة على الاعتراف بها بوصفها لجاناً معنية بمراجعة الحسابات، فإن التغييرات الرامية إلى تكييف المجالس المالية ولجان التنقيح مع متطلبات قانون ساربانيس - أوكسلي قد تقتضي إعادة تدوين قانون الشركات.

متطلبات مراجعة الحسابات

٣٦- دور اللجان المعنية بمراجعة الحسابات ومراجعي الحسابات بحاجة إلى المزيد من الدراسة. حتى في غياب حدوث تطورات في الولايات المتحدة، جرى النظر في دور اللجنة المعنية بمراجعة الحسابات والعلاقة بين مراجع الحسابات والمؤسسة. ويجري تقديم طلبات بشكل متزايد فيما يتعلق بالمزيد من الاحتراف المهني والاستقلالية في جميع البلدان موضع الدراسة، كما يجري النظر في الإجراءات الرامية إلى تعزيز مساءلة مراجعي الحسابات. ومن شأن التوجيهات العملية فيما يتعلق بكيفية إنشاء اللجان المعنية بمراجعة الحسابات ومساعدتها على الوفاء بالتوقعات الجديدة أن تكون مفيدة بالنسبة لعدد من البلدان.

معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات

٣٧- المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشف المالية هدف واضح. حدث تقارب في الآراء، في كافة البلدان التي أجريت لها دراسة استقصائية، باستثناء كينيا، يُعتبر التوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشف المالية هدفاً واضحاً. وأعربت معظم البلدان عن طائفة من الشواغل فيما يتعلق بتنفيذها. وتشمل هذه الشواغل الطبيعة المعقدة لبعض المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشف المالية، وبخاصة الصكوك المالية والمحاسبة القائمة على القيمة المنصفة وصعوبات الترجمة والخلافات حول مضمون بعض المعايير والحجم المحدود لسوق رأس المال^(٢) ومحدودية التوجيهات بشأن كيفية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشف المالية تنفيذاً فعلياً للمرة الأولى. والمشاكل ناجمة أيضاً عن الطابع الذي تحركه الاعتبارات الضريبية في المحاسبة القائمة، ولا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويساور الولايات المتحدة القلق إزاء إمكانية فقدان السيطرة على الضوابط المحاسبية باعتبارها واحداً من أهم الجوانب الأساسية لأداء أسواقها المعنية بالأوراق المالية.

(٢) المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشف المالية مصممة بشكل رئيسي للشركات التي تجمع رؤوس الأموال في الأسواق المالية.

٣٨ - قيام القليل من البلدان بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية تنفيذاً رسمياً. تبرز كينيا بوصفها أحد البلدين اللذين اعتمدا ونفذا بشكل رسمي المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية. وتشير الحقيقة القائلة إن بلدين فقط قاما بذلك لحد الآن إلى أن طريق العملية يعج بالصعوبات. ويبدو أن انعدام الخبرة والإرشاد بشأن كيفية إدارة التحول إلى المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية يزيد من شدة المخاطر المقترنة باعتمادها. وبالرغم من ذلك، تم تحديد اتجاه سير العملية. ويخطط الاتحاد الروسي للتقارب الكامل بالنسبة لشركاته المسجلة في البورصة لعام ٢٠٠٤، وبلدان الاتحاد الأوروبي مطالبة بالامتثال للمعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية بحلول عام ٢٠٠٥.

٣٩ - كيفية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية على الوجه الملائم ليست واضحة. هناك عدد من النهج الرامية إلى تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية. وتشمل اعتماد المعايير الدولية حرفياً؛ وتعديل المعايير الوطنية كيما تتفق، من ناحية المضمون، والمعايير الدولية؛ واعتماد بعض المعايير الدولية دون غيرها؛ وتفسير المعايير الدولية على نحو لا يتعارض والممارسات الوطنية. ويفضل واضعو المعايير في المجلس الدولي لمعايير المحاسبة اعتماد نص المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية وتفسيرها تفسيراً غير متحيز؛ ومع ذلك، لم تثبت جدوى النهج من الناحية العملية.

٤٠ - ثمة خطورة حقيقية في تمويه المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية. أعرب البعض عن انشغالهم إزاء تمويه المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية (ما يسمى بالمعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية المخففة)، وإزاء إمكانات مختلف المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية في كل بلد. وأشار مؤخراً مجلس وزراء مالية الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، إلى احتمال حدوث تأخير في تنفيذ معياري المحاسبة الدوليين ٣٢ و ٣٩ اللذين يتطلبان تحديداً لتسويق بعض الأصول والخصوم^(٣). ويتذرع البعض بحجة أن معايير المحاسبة الدولية التي هي بحاجة إلى المحاسبة القائمة على القيمة المنصفة تجعل العديد من المؤسسات، لا سيما في صناعة التأمين، تبدو وكأنها مفلسة. ومن شأن المزيد من التوجيهات ودراسات الحالة فيما يتعلق بكيفية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية أن تكون مفيدة وطور مؤخراً فريق الخبراء الحكومي الدولي مبادئ توجيهية للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتفق ومعايير المحاسبة الدولية/المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشوف المالية.

٤١ - لا يبدو أن هناك حافزاً مماثلاً لتنفيذ المعايير الدولية بشأن مراجعة الحسابات. على ما يبدو فإنه ليس هناك دافع مماثل لتنفيذ المعايير الدولية بشأن مراجعة الحسابات فيما بين المجموعة موضع الدراسة. ومع ذلك لا تتمتع المعايير الدولية

(٣) البلاغ الصحفي ٢٠١، اجتماع المجلس ٢٥٢٠، الشؤون الاقتصادية والمالية، بروكسل، ١٥ تموز/يوليه

بشأن مراجعة الحسابات بنفس مستوى الاعتراف من لدن المنظمة الدولية للجان المعنية بالأوراق المالية الذي تتمتع به المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشف المالية، ويجري بذل جهود في الاتحاد الدولي للمحاسبين للارتقاء بمستوى هذه المعايير بنفس الطريقة التي تم بها الارتقاء بمستوى المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشف المالية قبل أن تقبل بها المنظمة الدولية للجان المعنية بالأوراق المالية.

الحصول على المعلومات

٤٢ - الحصول على المعلومات شاغل في كل مكان. تعكف معظم البلدان على بذل جهود لا ترمي إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى ملفات التسجيل وحسب وإنما أيضاً إلى المسؤولين التنفيذيين والمديرين من خلال الاجتماعات العامة. واستخدام تكنولوجيات المعلومات المعاصرة شائع أيضاً. وعلى سبيل المثال، بمقدور المؤسسات أن تحفظ ملفاتها إلكترونياً في البرازيل والولايات المتحدة، وبإمكان المستخدمين المهتمين أن يحملوا هذه المعلومات. ومع ذلك، هناك اختلافات من حيث نوعية الملفات وكميتها.

٤٣ - المؤسسات عاكفة أيضاً على استخدام شبكة الإنترنت استخداماً واسعاً. أحدثت شبكة الإنترنت ثورة عظيمة في بلدان مثل البرازيل، حيث تتسم المواقع الشبكية للشركات الرئيسية والهيئات التنظيمية بجودة تضاهي جودة أفضل المواقع على الصعيد الدولي. وتقدم شبكة الإنترنت الآن، التي استخدمتها الشركات مبدئياً كوسيلة من وسائل التسويق، بيانات حقيقية للأسواق والمستثمرين. كما أن لها فائدة تتمثل في وضع صغار المستثمرين أكثر من ذي قبل على قدم المساواة مع المؤسسات المستثمرة التي تتمتع بسبيل الحصول على خدمات الإنترنت وغيرها من مصادر المعلومات.

٤٤ - شبكة الإنترنت تعزز الشفافية ولكنها ليست كشفاً رسمياً. مع أن شبكة الإنترنت تبدو وكأنها تفسح المجال أمام المزيد من الشفافية إلى حد كبير، إلا أنها غير معترف بها اعترافاً كاملاً بوصفها قناة من قنوات الكشف القانونية. وفي الولايات المتحدة، تشترط التشريعات الجديدة تقديم بعض الكشف لدى منظم الأسواق ونشرها على شبكة الإنترنت. وعموماً، لا تزال القوانين والضوابط ذات الصلة بالكشف المالية عن طريق الإنترنت في طور الإعداد. وتثير الإنترنت أيضاً مسائل فيما يخص الوصول إليها على الصعيد العالمي وما يترتب من تأثيرات دولية على الضوابط المتعلقة بها. وعلى الرغم من الأسئلة المفتوحة بشأن مركزها باعتبارها إحدى قنوات الكشف، فقد تم التثبت من إمكاناتها بوصفها وسيلة من الوسائل السريعة والفعالة من حيث التكلفة لنقل المعلومات.

٤٥ - انشغال البلدان إزاء احتمال عدم فهم الآخرين لما تقوله أو تكتبه. يتجلى هذا الأمر بشكل واضح في استخدام اللغة الإنكليزية بشكل متزايد في كشف البيانات. وعلى ما يبدو، فإن الإنكليزية معتمدة إلى جانب الفرنسية في فرنسا بوصفها إحدى اللغات المالية الرسمية. وزادت المؤسسات الفرنسية من استخدامها للغة الإنكليزية في كل من فرعي

نكست برايم (NextPrime) ونكست إيكونومي (NextEconomy) التابعين لأسواق بورصة يورونكست (Euronext)، التي تتعامل باللغة الإنكليزية كلغة رسمية. وتسعى البرازيل لتلبية احتياجات المستثمرين الأجانب عن طريق اشتراط استخدام إحدى اللغات المتداولة للأعمال التجارية فيما يتعلق بالشركات المسجلة في البورصة على أعلى المستويات. ومع أن كشوف البيانات المدونة باللغة الإنكليزية لا تشكل شاغلاً على ما يبدو في الولايات المتحدة، يدعو المشرعون والمنظمون بشكل متزايد إلى تدوين كشوف البيانات "بلغة إنكليزية واضحة". ووجهت انتقادات للكثير من كشوف بيانات الولايات المتحدة بسبب غموضها. وارتئي أن الكشوف المالية التي تولى صياغتها محترفون من الأسواق المالية صحيحة من الناحية الوقائية وغير مفهومة تماماً في آن معاً - وفي بعض الأحيان حتى بالنسبة للخبراء الذين قاموا بتدوينها.

تزايد الكشوف الاجتماعية والبيئية

٤٦ - الكشوف الاجتماعية والبيئية تحرز تقدماً كبيراً. قدم العديد من المؤسسات موضع الدراسة معلومات وافرة عن ممارساتها الاجتماعية والبيئية. ولا يشترط القانون عموماً تقديم هذه المعلومات؛ ومع ذلك عمدت المؤسسات إلى تقديمها طوعاً.

٤٧ - لا يزال هذا النوع من الكشوف يعاني من قيود مفروضة عليه. إن القيود المفروضة على كل من الكشوف الاجتماعية والبيئية مفهومة فهماً جيداً. وقد تعاني الكشوف الاجتماعية والبيئية، بسبب طبيعتها المحددة، من صعوبات فيما يتعلق بالقياس. وتتسم بعض العوامل التي يتم الكشف عنها بالجودة ولا يمكن، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة للمحاسبة المالية، تقديرها كمياً بحد أدنى بسيط. ويجري استخدام المبادئ التوجيهية لفريق الخبراء الحكومي الدولي فيما يتعلق بالتكاليف والمسؤوليات البيئية، ودليل فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن مؤشرات الكفاءة الاقتصادية، في المفوضية الأوروبية وأسواق البورصة في البلدان النامية والمؤسسات بوصفها نقطة انطلاق مفيدة فيما يخص الكشوف البيئية. مع ذلك، لا يزال الكشف الاجتماعي ميداناً من الميادين الناشئة، وهناك مجال شاسع لإدخال التحسينات فيما يتعلق بإمكانية إجراء مقارنات للإبلاغ عن المعلومات واتساقها وإمكانية التحقق منها. ولعدم وجود معايير تجعل المعلومات أكثر مصداقية، تستخدم بعض الشركات الكشوف كأداة من أدوات التسويق دون حاجة إلى تغيير مضمون إجراءاتها.

٤٨ - يجري تحسين القواعد المتعلقة بعقد الاجتماعات العامة. لا يمكن اعتبار الاجتماعات العامة السنوية لحملة الأسهم بأي حال من الأحوال وسيلة كافية للتواصل معهم. وقد تطورت الاجتماعات العامة فخرجت عن نطاق ممارسات الإبلاغ التقليدية التي تعد اليوم بالية إلى حد كبير. أما اليوم، فإن ملفات التسجيل الرسمية وشبكة الإنترنت واجتماعات المحللين والاجتماعات المباشرة مع كبار حملة الأسهم وسيلة التواصل الأكثر فعالية. ومع ذلك لا تزال الاجتماعات العامة تلعب دوراً مهماً بتوفير محفل يمكن أن يساءل فيه المسؤولون التنفيذيون علناً.

وتحسين الإجراءات المتعلقة بتقدير إخطارات التسجيل والتعديلات والقرارات وإجراءات التصويت جارٍ على قدم وساق بقصد تعزيز الاتساق والصلاحية والإنصاف وحرية الوصول .

الخصائص المشتركة الأخرى

٤٩ - مسائل أخرى تتعلق بالكشف المالية. تتصل بعض الملاحظات الأخرى المشتركة بالنسبة للبلدان التي جرى استعراضها بسرية المعلومات التي يتعين كشفها؛ والكشف عنها في الوقت المحدد، لا سيما فيما يتعلق بالمعلومات الحساسة من حيث الأسعار؛ ودور الوسطاء كالحامين والمحللين والخبراء وغيرهم من المستشارين في عملية الكشف.

جيم - الاختلافات

٥٠ - على الرغم من الخصائص المشتركة التي وردت أعلاه، هناك اختلافات كبيرة في الكشف المالية المتعلقة بالإدارة فيما بين البلدان التي تم استعراضها. ونوقشت أعلاه بعض الاختلافات الضمنية فيما يتصل بالمجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ومع ذلك، يبدو أن هذه الاختلافات فيما يتعلق بكشف البيانات في سياق إدارة الشركات تتعلق في معظم الحالات بنطاق التغييرات والموارد اللازمة أكثر من تعلقها بمضمون هذه التغييرات. وعلى الرغم من أن تحسين إدارة الشركات بحاجة إلى قدر كبير من الموارد في كافة البلدان، فإن التكاليف أعلى نسبياً بالنسبة للبلدان الناشئة لأن بنيتها التحتية المؤسسية وإطارها التنظيمي أقل استعداداً في الوقت الحالي لبذل الجهود اللازمة. وعلى سبيل المثال، تعتبر الفجوة بين نظمها الحالية للمحاسبة/الإبلاغ والمتطلبات الدولية أوسع بكثير مما هو عليه الحال في الأسواق الأكثر تقدماً، ولذلك ستكون بحاجة إلى المزيد من الموارد والوقت لتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ عن الكشف المالية ومتطلبات الإبلاغ المالية.

٥١ - كما تختلف البلدان من حيث سبل انخراطها ومشاركتها في عملية وضع مقاييس ومتطلبات بشأن تحسين إدارة الشركات وكشف البيانات. وحالياً، فإن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أقل مشاركة في العمليات الدولية لتحديد أفضل الممارسات بشأن كشف بيانات الشركات. ولذلك، لا يشكل العديد من هذه البلدان والتي هي معظمها بحاجة إلى توجيهها بشأن العملية وماهية الاحتياجات اللازمة لتحسين الشفافية، جزءاً من هذه المناقشات، بالرغم من أن مشاركتها على نطاق أوسع قد تكون مفيدة في تيسير التوافق في الآراء وعمليات الشراء الداخلية المتعلقة بأفضل الممارسات التي تم الاتفاق عليها في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً - ممارسات كشف البيانات بالمقارنة مع متطلبات الشفافية وكشف البيانات للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٥٢ - أجريت دراسة استقصائية لممارسات كشف البيانات في عملية تصنيف دراسات الحالة تمت مقارنتها بمتطلبات الشفافية وكشف البيانات للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التي تنقسم عموماً إلى مجالين هما كشف البيانات المالية وكشف البيانات غير المالية.

٥٣ - كشف البيانات المالية. لدى جميع البلدان في مجال كشف البيانات المالية متطلبات فيما يتعلق بكشف البيانات المالية للمؤسسات ونتائج فعلية ومعاملات ذات صلة بالأطراف وسياسات محاسبة دقيقة. ومع ذلك، لا تكشف كافة المؤسسات في الواقع، وذلك حتى في حالة متطلبات كشف البيانات الدقيقة، عن المعلومات المالية اللازمة لكل من حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة لفهم طبيعة الأعمال التجارية كما ينبغي. وفي بعض الحالات، لا تصلح معايير المحاسبة المحلية على الإطلاق للقيام بالمهمة. وفي بلدان أخرى، قد تمثل المؤسسات لنص القانون شكلاً وتعمل في نفس الوقت على طمس معالم مضمونه. وفي بلدان أخرى كذلك، قد تكون كشوف البيانات ملتوية إلى حد كبير بحيث يتعذر فهمها حتى بالنسبة لأوسع القراء ثقافة. وعلى وجه العموم، يتم الكشف عن السياسات المحاسبية في كافة البلدان، بالرغم من عدم مناقشة الآثار المترتبة على النهج المحاسبية البديلة.

٥٤ - الشفافية في الملكية والسيطرة. في معظم البلدان التي جرى استعراضها، يمكن اعتبار أن هناك تحسينات كبيرة أدخلت على الشفافية في هياكل الملكية والسيطرة. وفي العديد من الحالات، لا يزال التثبت من الملكية الفعلية صعباً، وقد تجعل الهياكل الهرمية ومجالس الإدارة المرتبطة ببعضها البعض تضارب المصالح أمراً يصعب الكشف عنه.

٥٥ - كشف البيانات غير المالية. تضايف متطلبات كشف البيانات في البلدان التي جرت دراستها هذه المتطلبات على نحو موات. ولربما كان هناك استثناء واحد يتمثل في أن المؤسسات غير مطالبة عموماً بالكشف عن القواعد والإجراءات النازمة لتولي زمام أمور الشركات مثلما تنص على ذلك المتطلبات. وثمة احتمال أكبر في أن توجد هذه القواعد والإجراءات في التشريعات والضوابط وقواعد البورصة. والمؤسسات عموماً مطالبة في كافة البلدان بالكشف عن المعاملات غير العادية من قبيل عمليات الدمج وبيع حصص كبيرة من أصول الشركات، وهي مطالبة في ظروف معينة بالسعي للحصول على موافقة حملة الأسهم.

٥٦ - عمليات المجلس. تشمل توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي عدداً كبيراً من الجوانب المتعلقة بعمليات المجلس، بما فيها ما يلي: هيكل المجلس ودوره ووظائفه، ولجانه؛ والواجبات والمؤهلات؛ وآليات التقييم؛ ومكافآت المديرين؛ والتخطيط لتعاقب الموظفين؛ وتضارب المصالح. والكشف عن البيانات في البلدان التي جرت دراستها جيد بشكل عام، غير أنه يضعف تدريجياً لأن المتطلبات أصبحت أكثر تفصيلاً.

٥٧- ولدى جميع البلدان متطلبات عامة للكشف عن البيانات فيما يتعلق بهيكل المجلس، والتوازن بين المديرين التنفيذيين والمديرين غير التنفيذيين. وعادة ما توجد متطلبات للكشف عن البيانات بشأن وجود لجان أساسية. ومن جهة أخرى، لا يقدم عادة كشف بوظائف فرادى المديرين. كما أن واجبات فرادى المديرين، وعدد المناصب التي يشغلها كل واحد منهم، لا يكشف عنها عموماً. والمؤهلات والمعلومات الشخصية مطلوبة، بيد أن المعلومات المقدمة في الواقع قد تكون محدودة، مما يجعل بالتالي تقييم كفاءة المديرين في العديد من البلدان أمراً صعباً. ويمكن للكشوف أن تتراوح بين معلومات مفصلة نسبياً وقوائم مبسطة بأسماء أعضاء المجلس أو اللجنة.

٥٨- ويقترح تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الكشف عن الحلول التوفيقية الممكنة التي تؤثر في استقلالية المديرين والكشف عن الأسباب التي تقف وراء عدم جدواها. وعلى ما يبدو فإن متطلبات تقييم مستوى الاستقلالية وتوضيح الحالات التي تعثر فيها شكوك غير واضحة تماماً، ويبدو أن الكشوف محدودة. وليست هناك إمكانية لتوفر كشوف مفصلة عن التطوير والتدريب والتعليم المستمر، ولا عن المشورة المهنية المنشودة. ونادراً ما يكشف عن تقييم أداء المجلس، ويندر بشكل أكثر الكشف عن كيفية استخدام عمليات تقييم الأداء لتحسين الإدارة.

٥٩- الكشف عن المرتبات وخيارات حيازة الأسهم وغيرها من المنافع المرتبطة بذلك، سواء كانت مالية أو غير مالية. تعتبر مكافآت المسؤولين التنفيذيين والمديرين مسألة حساسة في معظم البلدان. وتقدم ملفات التسجيل في الولايات المتحدة أكثر الكشوف تفصيلاً عن مكافآت المسؤولين التنفيذيين وأعضاء المجلس، بما في ذلك عدد الخيارات، والمعلومات عن المنافع الأخرى. وعلى ما يبدو فإن الكشوف في فرنسا جيدة، بالرغم من تقديمها في شكل مجمل. والكشف عن المكافآت متدن في الاتحاد الروسي. وثمة عدد صغير من المؤسسات، وخاصة في الولايات المتحدة، يكشف عن تكاليف خياراته بشكل طوعي.

٦٠- لم تكن هناك إمكانية لتحديد مدة عقود المديرين والتعويضات المحتملة عن إنهاء الخدمة في حالة الاستيلاء على الشركات في أي من البلدان. وفي الولايات المتحدة، يجب الكشف عن تفاصيل "ترتيبات حماية الموظفين الأساسيين" التي يتم اللجوء إليها في حالة الاستيلاء، في كشوف الوكالة. أما التخطيط لتعاقب الموظفين فهو موضوع آخر يبدو أن هناك كشوفاً محدودة عنه. وعلى ما يبدو فإن بعض خطط تعاقب الموظفين التنفيذيين الأساسيين وغيرهم من أعضاء المجلس لا يتم الكشف عنها عموماً. ولا يبدو أن تضارب المصالح يكشف عنه بوجه عام، ولا عن الإجراءات الرسمية لمعالجة تضارب المصالح.

٦١- يتم عموماً الكشف عن المعلومات المادية المتصلة بالموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة. يعد استخدام مفهوم المادية للتمييز بين الكشف الإلزامي والكشف الطوعي أمراً مهماً. وأصل التعاريف التقليدية للمادية يرجع إلى الأسواق المالية، وهي تشير عموماً إلى المعلومات التي قد تؤثر في قرار أحد المستثمرين لشراء الأسهم أو بيعها أو حيازتها. وتعتبر التعاريف التي تتفق ومفهوم المادية العام هذا من وجهة نظر المستثمر شائعة في معايير المحاسبة.

٦٢- ومع ذلك، فما يعتبره أحد المستثمرين مادياً - تغيير كبير في اسقاطات الإيرادات - قد يحظى باهتمام أقل من جانب أحد الموظفين أو العامة، ممن قد يهتمون بتسريح العاملين المزمع. وهذا النوع الأخير من الكشف قد يكون أو لا يكون مادياً من منظور محاسبي، ومع أن بعض المؤسسات في كافة البلدان التي أجريت دراسة استقصائية لها تكشف المعلومات ذات الصلة بأصحاب المصلحة الآخرين، يفتقر هذا النوع من الكشف إلى معايير وممارسات معترف بها. وقد تكون المؤسسات ملزمة بالكشف عن بعض حقوق الموظفين الأساسيين والآليات الرامية إلى حماية حقوق الموظفين في مكان العمل. وعموماً توجد هذه الأنواع من الالتزامات في قانون العمل. ولم تتوفر إمكانية لتحديد المدى الذي تكون فيه هذه الأنواع من الكشف مطلوبة لأصحاب المصلحة الآخرين إلى ما هو أبعد من العمل وأصحاب المصلحة في دراسات الحالة.

٦٣- وتبين متطلبات فريق الخبراء الحكومي الدولي الحاجة إلى معلومات عن إشراف المؤسسات البيئي والاجتماعي. ويمكن إيجاد أمثلة على الكشف الاجتماعي والبيئي في كافة البلدان، بالرغم من تباين انتشار وعمق هذه الكشف. وأظهرت المؤسسات في البرازيل وفرنسا والولايات المتحدة بعض الممارسات المتحضرة. وتميل المؤسسات التي تتمتع بتأثير بيئي أو اجتماعي كبير، مثل مؤسسات توريد الطاقة أو المؤسسات التي تقدم خدمات النقل العام، إلى تقديم الكشف. وتميل المتطلبات القانونية لأن تكون محدودة تماماً، وتقوم معظم المؤسسات بوضع النهج الخاصة بها فيما يتعلق بالإبلاغ. ويستثنى من ذلك فرنسا، التي تطالب فيها المؤسسات بتقديم "كشف بالميزانية الاجتماعية".

٦٤- وتناقش متطلبات فريق الخبراء الحكومي الدولي التأكيدات المتعلقة بأهداف إدارة المخاطر ونظمها وأنشطتها، والأحكام الرامية إلى التخفيف من وطأة الآثار السلبية المحتملة للأنشطة المنطوية على مخاطر، ونظم التحكم الداخلية ومدى فعاليتها. وعادة ما تناقش عوامل الخطورة المادية التي يمكن التنبؤ بها في ملفات التسجيل المقدمة عن العروض الأولية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الكشف عن بعض عوامل الخطورة في الكشف المالية وفقاً لمعظم معايير المحاسبة إذا ما كان هناك افتراض معقول بشأن إمكانية وقوعها. وعموماً تكون الإدارة مسؤولة عن الإبلاغ عن أن نظم التحكم الداخلية الملائمة موضوعة موضع التنفيذ. ولم يكن التثبت من مدى مسؤولية المجلس بشأن الكشف عن التخفيف من وطأة الآثار السلبية للأنشطة المنطوية على مخاطر ممكناً.

٦٥- وتشير متطلبات فريق الخبراء الحكومي الدولي بأن يكشف المجلس عن ثقته في استقلالية مراجعي الحسابات، فضلاً عن ثقته في عملية التفاعل مع مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين وتعيينهم. وفي العديد من البلدان يجري بذل جهود رامية إلى زيادة استقلالية مراجعي الحسابات وجعلهم مسؤولين بشكل أكثر أمام المجلس بوصفه ممثلاً عن حملة الأسهم، عوضاً عن الإدارة. ويتجلى تحقيق هذا الهدف الشامل بوضوح من خلال اللجان المستقلة والإلزامية المعنية بمراجعة الحسابات في الولايات المتحدة والقيود المفروضة على الخدمات التي بإمكان مراجعي الحسابات أن يقدموها للمؤسسات في البرازيل. وفي كلا البلدين، يجب على المجلس أن يفي ببعض المسؤوليات المتعلقة بالمساعدة في ضمان

استقلالية مراجعي الحسابات، كالموافقة على سبيل المثال على الخدمات غير المتعلقة بمراجعة الحسابات التي يؤديها مراجعو الحسابات. وعلى ما يبدو فإن إجراء تقييم للقواعد الحالية ليس من شأنه أن يلزم المجلس بوجه خاص بأن يكشف عن ثقته في استقلالية مراجعي الحسابات وأن استقلالية مراجعي الحسابات غير قابلة للمساومة، أو عن ثقته في عملية التفاعل مع مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين.

٦٦- وتقترح متطلبات فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يتم الإخطار بجدول الأعمال في الوقت المناسب وبإحدى لغات الأعمال التجارية المتداولة دولياً. وعمدت جميع البلدان إلى وضع قواعد ناظمة لموعد إصدار الإخطارات ومضمونها. وليس لدى أي منها متطلبات شاملة بشأن الإخطار بإحدى لغات الأعمال التجارية المتداولة دولياً، بالرغم من أن لدى البرازيل شرطاً بشأن الكشف عن اللغات الأجنبية بالنسبة للمؤسسات المدرجة في الأسواق الأجنبية.

رابعاً - الاستنتاجات

٦٧- من المفروض أن تكون مقارنة متطلبات كشف بيانات البلدان المشمولة بهذه الدراسة الاستقصائية مدعاة للتفاؤل. وللبدان تشريعات وضوابط لا تتفق بشكل جيد ومتطلبات الشفافية وكشف البيانات للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في سياق إدارة الشركات فحسب، بل تتفق أيضاً والمتطلبات على صعيد التفاصيل. ومع ذلك، تتباين ممارسات المؤسسات إلى حد كبير عبر المجموعة التي جرت دراستها.

٦٨- والإنفاذ وحق الرجوع القانوني على درجة قصوى من الأهمية. وباستثناء الإنفاذ، فإن العناصر الأساسية الأخرى التي هي بحاجة لأن توضع موضع التنفيذ هي الجهات المالكة والنشطة التي باستطاعتها ممارسة حقوقها ممارسة فعالة، لا سيما حقوق التصويت.

٦٩- وتبين دراسات الحالة بأمثلة واضحة أن هناك قيوداً مفروضة على كشف البيانات. ولن يستطيع أي قدر من كشف البيانات أو اللوائح الموضوعية أن يمنع الأفراد العاقدن النية على تضليل المؤسسات من القيام بذلك. ومع ذلك، لا يلغي هذا الأمر أهمية كشف البيانات بوصفه إحدى أدوات الإشراف. ولا يزال إيجاد أحد الأنظمة المفهومة فهماً جيداً والمعنية بكشف البيانات أداة من أكثر أدوات الإشراف المتاحة فعالية.

٧٠- وتكاليف كشف البيانات حقيقية ولا يمكن تجاهلها. وتنفق بعض التكاليف المباشرة ذات الصلة بتحسين كشف البيانات في سياق إدارة الشركات على استئجار كوادر لوضع الإجراءات والوثائق. وثمة تكاليف غير مباشرة أيضاً. والإدارة بحاجة إلى وقت تنفيذي وإداري، والتعليم والتدريب مطلوبان من أجل استحداث آراء وتقنيات ونهج جديدة. ومع ذلك، يحتتمل أن ترجح كفة ميزان الفوائد على التكاليف حين يعمد المرء النظر، على سبيل المثال، في الخسائر الفادحة في قيم الأصول، وتكاليف إنهاء الخدمة وفقدان رواتب التقاعد كنتيجة لإفلاس شركة إنرون (Enron) في الولايات

المتحدة والضرر الذي لحق بمصدقية الأسواق المالية. وبناء على ذلك، فإن أحد الشروط الأساسية لتحسين كشف البيانات في سياق إدارة الشركات هو توفير ما يكفي من الموارد لذلك في كل من القطاعين العام والخاص.

٧١- التنفيذ، أكثر مما هو الحال بالنسبة للمبادئ التوجيهية السياسية العامة، يتعلق بذات البلد وينفرد بخصوصية معينة. ثمة توافق عام في الآراء حول المبادئ التي تحدد الإدارة الحكيمة. ومع ذلك، ليس هناك سوى قدر ضئيل من الاتفاق حول كيفية تنفيذ هذه المبادئ. ولكل بلد ظروفه الخاصة فيما يتعلق بحجم الأسواق وفعالية النظام القضائي ومدى تحضر المستثمرين والجودة التي تتسم بها إدارة القطاع العام والموارد وتطور وسائط الإعلام التجارية. ويمكن أن تمتد القائمة إلى ما لا نهاية. والتنفيذ ممارسة خاصة محددة إلى حد كبير. والأمر أكثر مما هو الحال بالنسبة للمبادئ العامة، حيث أن ما يصلح لأحد قد لا يصلح لغيره.

٧٢- قد تكون هناك أيضاً بعض المجالات التي يمكن الاستفادة منها في وضع أحد النهج المعنية "مجموعة أدوات". قيل إن بعض المجالات نشأت عن حالات تبدو وكأنها تستفيد من المزيد من التوجيهات العملية. ويشمل توجيهات بشأن دور اللجنة المعنية بمراجعة الحسابات فيما يتعلق بالإدارة؛ وكيفية إنشاء لجان معنية بمراجعة الحسابات وإدارتها إدارة فعالة، بما في ذلك علاقتها بمراجعي الحسابات؛ واستحداث معايير دولية للإبلاغ عن الكشف المالية؛ ومعالجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمشكلة تحسين المحاسبة.

٧٣- وهناك احتمال أكبر بكثير لأن تحدث التحسينات المدخلة على الإدارة أثراً إيجابياً في الأسواق الناشئة والنامية يفوق ما تحدثه في الأسواق القائمة. ومع أن التحديات في البلدان النامية أكبر منها في البلدان التي لديها أسواق قائمة، يمكن أن يتوقع لفوائد الإدارة أيضاً أن تكون أكبر نسبياً. وتعتبر أقساط التأمين التي يطالب بها المستثمرون من المؤسسات في البلدان التي لا تكون فيها إدارة الشركات دون التوقعات هائلة. وبتضييق الفجوات الواضحة، تسنح الفرصة أمام البلدان النامية لجني فوائد كبيرة.

٧٤- وتبين دراسات الحالة أن بإمكان فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن يسهم بشكل أكثر في تحسين الشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات. وقد يفكر الفريق في تطوير أعماله في هذا المجال بشكل أكثر، بقصد وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ بشأن الشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات. وقد تصبح هذه النتائج مبادئ توجيهية تقنية طوعية ويمكن أن تعود بالنفع بشكل خاص على الدول الأعضاء التي هي في طور استعراض متطلباتها في هذا المجال، فضلاً عن تلك العاكفة على البدء في وضع متطلبات الشفافية وكشف البيانات موضع التنفيذ. وقد تدعو الدورة العشرون أحد الأفرقة المخصصة لعقد مشاورات خلال فترة ما بين الدورتين وتقديم مقترحات بشأن مبادئ توجيهية للتنفيذ للدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.